

11 عامًا من الأزمة بالرغم من كل الصعاب



ملخص تقييم الاحتياجات السنوي لعام 2021

يناير 2022

Supported by the Australian Government



#M FOUNDATION



**novo
nordisk
fonden**



المحتويات

2	المقدمة
4	النتائج
4	الحماية الاجتماعية
7	سبل العيش المستدامة
10	التعليم
11	الحلول الدائمة
12	التوصيات

تم تمويل هذه المطبوعة من قبل الحكومة الأسترالية من خلال وزارة الشؤون الخارجية والتجارة، ومكتب السكان واللاجئين والهجرة الأمريكي، و الوكالة النمساوية للتنمية، و وزارة الخارجية الألمانية، والوكالة النرويجية للتعاون التنموي، ومؤسسة نوفو نورديسك، ومؤسسة إتش أند إم، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين. وإن الآراء الواردة في هذه المطبوعة تمثل آراء المؤلف وحده ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر أي من الجهات المانحة.

صورة الغلاف: ظلال الشمائلة، تبلغ ٢٩ عام وهي أم أردنية لطفلين، تدرب الطلاب على الروبوتات في أكاديميتها في الكرك، الأردن. (الحقوق: كير في الأردن / أحمد البكري)



"قال لي بعض أفراد الأسرة

والجيران: 'كفى عملا يا

صباح! لديك سبعة أطفال يجب عليك

الاعتناء بهم وقضاء الوقت معهم."

—صباح أبو عليز، أردنية، لديها أعمال محاسبية خاصة بها
وأنشأت جمعية لمنع الإدمان على المخدرات في مجتمعها.
(الحقوق: كير في الأردن / أحمد البكري)

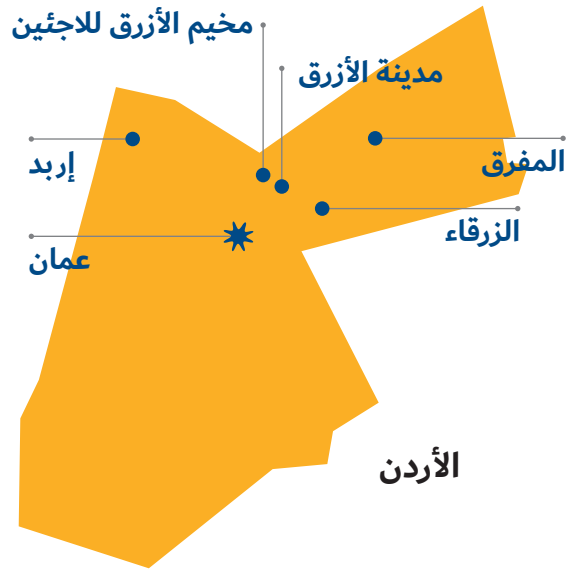
المقدمة

تقييم الاحتياجات السنوي لمنظمة كير في الأردن لعام 2021 هو الإصدار العاشر من سلسلة الأبحاث التي بدأت في 2012. تستخدم منظمة كير العالمية في الأردن هذا التقييم لتحديد الاحتياجات ونقاط الضعف وآليات التأقلم للاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن وتحليلها وتتبعها، ويهدف إلى معالجة فجوات المعرفة والمعلومات المتعلقة بنقص البيانات الشاملة الطولية حول احتياجات الفئات السكانية المستضعفة في البلاد. تم إجراء التقييمات سنوياً لدعم جميع الجهات الفاعلة الرئيسية المحلية والوطنية والدولية في بناء تحرك أكثر شمولية وهادفة للتحديات الإنسانية والتنمية في الأردن.

بالنسبة لعام 2021، تم إدخال إطار عمل في التقييم لدعم التحليل: الأول هو إطار سبل العيش المستدامة التابع لدائرة التنمية الدولية¹؛ والثاني هو إطار المساواة بين الجنسين التابع لمنظمة كير. تم تنظيم النتائج في أربعة فصول مصنفة حسب الموضوع: الحماية الاجتماعية، وسبل العيش المستدامة، والتعليم، والحلول الدائمة. يشكل النوع الاجتماعي وكوفيد-19 موضوعات مشتركة عبر هذه الفصول.

تقييمات الاحتياجات السنوية لمنظمة كير شاملة لكل من المجتمع الأردني المضيف واللاجئين من جميع الجنسيات. وبناءً عليه، تم استهداف أربع مجموعات في بحث هذا العام: الأردنيون واللاجئون السوريون واللاجئون العراقيون واللاجئون من بلدان أخرى، لتعكس تنوع مجتمع اللاجئين في الأردن. فحوالي 88.5% من اللاجئين المسجلين في البلاد هم سوريون، و8.8% عراقيون والنسبة المتبقية من اللاجئين من جنسيات أخرى بما في ذلك الصوماليون واليمنيون. يتم تمثيل التنوع الجغرافي أيضاً من خلال استهداف المشاركين في التقييم عبر المواقع التالية: عمان، مدينة الأزرق، مخيم الأزرق، إربد، المفرق، والزرقاء. تم اختيار هذه المناطق لأنها تستضيف نسبة عالية من اللاجئين وبالتالي يوجد فيها مراكز مجتمعية لمنظمة كير.

تم استخدام طرق مختلطة نوعية وكمية، ونهج تثليثي لجمع الأدلة، مع البيانات النوعية التي تم جمعها من 12 مقابلة مع المخبين الرئيسيين، و40 مناقشة لمجموعة التركيز وست دراسات حالة معمقة. تم جمع البيانات الكمية بدراسة 2,674 أسرة من خلال عينة عشوائية تمثيلية من السكان المسجلين في قاعدة بيانات منظمة كير في الأردن لأكثر من 600,000 سجل. فيما كانت خصائص المستجيبين الأردنيون متوافقة مع المعايير الموضوعية للضعف، على النحو الذي تحدده وزارة التنمية الاجتماعية.



المجتمعات التي خضعت للتقييم

- دراسة 2,674 أسرة
- مقابلة 12 من المخبين الرئيسيين
- عقد 40 مجموعة تركيز

1 في عام 2020، أصبحت كل من وزارة التنمية الدولية ووزارة الخارجية والكونغرس والشؤون الخارجية والكونغرس والتنمية في حكومة المملكة المتحدة. ومع ذلك، لم يؤثر ذلك على الاسم المستخدم لمفهوم وإطار عمل «مقاربة سبل العيش المستدام» المعتمدة لدى وزارة التنمية الدولية.

2 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صحيفة وقائع اللاجئين، نوفمبر 2021.



"تركنا" والدي لطلب اللجوء

بدولة أوروبية [...].

كان هذا بمثابة عبئاً علينا لأنه كان
عليّ أنا وإخوتي إعالة الأسرة."

—مؤمن، لاجئ سوري يبلغ من العمر 14 عام، أعرب
عن أسفه لترك المدرسة لمدة عام للعمل في كشك لبيع
الخضار وعاد إلى الدراسة منذ ذلك الحين. إنه يستمتع
بفصوله الدراسية، على الرغم من أنها عبر الإنترنت.
(الحقوق: كير في الأردن / أحمد البكري)

النتائج

تلخص الأقسام التالية تلخيصاً موضوعياً للنتائج الرئيسية من تقييم الاحتياجات السنوي لمنظمة كير لعام 2021.

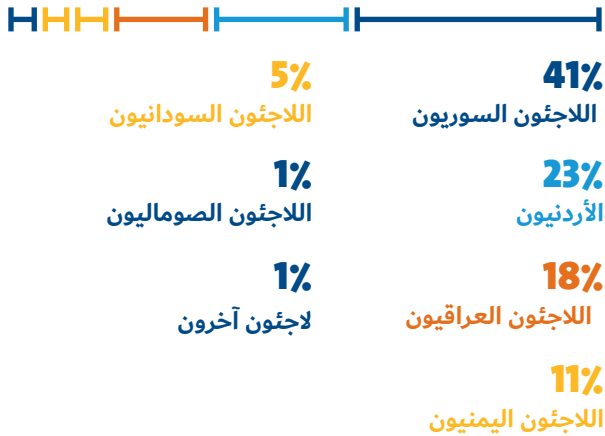
الحماية الاجتماعية

يتم توفير الحماية الاجتماعية للمجتمعات الأردنية الضعيفة واللاجئين السوريين (عبر التعليم الحكومي المجاني من مرحلة رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة الثانوية والخدمات الصحية المدفوعة) من قبل الحكومة الأردنية. بالإضافة إلى دعم الدولة، فإن نسبة كبيرة من أنشطة المنظمات غير الحكومية تشمل المواطنين الأردنيين في حصص المشروع. يعتمد اللاجئون بشكل أكبر على وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الحكومية وآليات الحماية المجتمعية.

أظهر البحث بوضوح أن هنالك بعض التصورات السلبية للمنظمات الإنسانية في عينة الدراسة في الأردن. أدى الافتقار إلى المعلومات والشفافية إلى تعزيز مفهوم الظلم والتخلي - خاصة بالنسبة للاجئين غير السوريين - في غياب نهج واحد للاجئين والسياسات المصاحبة. خلال مناقشات مجموعات التركيز، أعرب المشاركون عن اعتقادهم بأن التخفيض في الدعم هي استراتيجية لإقناعهم بالعودة إلى بلدانهم الأصلية، وأن تلقي المساعدة قد يكون أحياناً وسيلة ازدياد وإهانة، وأن ليس كل المنظمات غير الحكومية مدربة جيداً أو مؤهلة. ومما يزيد الأمور تعقيداً أن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ما تزال تعاني من نقص التمويل ومن المرجح أن يستمر هذا في العام الثاني عشر من الأزمة.

غالباً ما ترتبط المساعدة والخدمات المقدمة للاجئين من جهات فاعلة غير حكومية بحالة تسجيل اللاجئين. تشير بيانات تقييم الاحتياجات السنوي لمنظمة كير إلى أن الغالبية العظمى من اللاجئين في الأردن مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

توصيف عينة الدراسة



يحصل السوريون الذين يدخلون الأردن على شهادة طلب لجوء وبطاقة صادرة عن وزارة الداخلية تحميهم من الترحيل، وتسمح لهم بالانتفاع بالعديد من الخدمات. غالباً ما يدخل الأشخاص من العراق أو السودان أو الصومال أو اليمن إلى الأردن بتأشيرات قصيرة الأجل. إذا طلبوا الحماية، يتم تزويدهم فقط بشهادات طالبي اللجوء.



"عندما كنت حاملاً، كنت أعاني من فقر الدم ومشكلات في القولون ولكني لم أستطع تحمل تكاليف النقل للذهاب إلى المستشفى لإجراء فحص. كنت أذهب فقط إلى عيادة صغيرة قريبة تقدم الرعاية الطبية، لكن الأطباء المتاحين غالباً ما يكون لديهم تخصصات لا تتناسب مع المشكلة الصحية التي عانيت منها."

—شادية، لاجئة سودانية تبلغ من العمر 29 عام، واجهت صعوبة في الحصول على الرعاية الطبية عندما احتاجت لها. (الحقوق: كير في الأردن / أمل معاينة)



تشير النتائج إلى أن 98.4% من اللاجئين السوريين مسجلون، يليهم مباشرةً 96.8% من السودانيين، و96.1% من اليمنيين، و95.3% من العراقيين.

تمثل النقود الطريقة المفضلة بشكل كبير فيما يخص مساعدة اللاجئين من جميع الجنسيات. أشار ما يقرب من نصف جميع المستجيبين إلى أن خيارهم الأول هو الحصول على النقود. الخيار الثاني سيكون للمواد الغذائية وغير الغذائية بنسبة 32.7%، تليها المساعدة الطبية والصحية، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي بنسبة 21.2%. تستمر النتائج النوعية من مناقشات مجموعات التركيز في إثبات أن النقود غير المقيدة مفضلة لأنها تتيح حرية الاختيار. حدد التقييم السنوي لمنظمة كير في الأردن 2020 أيضاً النقد والغذاء أو المواد غير الغذائية على أنها أكثر الطرق المفضلة للمساعدة. كانت هذه الاتجاهات صحيحة لكل من المستجيبين من الإناث والذكور، مع اختلاف طفيف بين طرق المساعدة.

وإلى جانب التفضيل القوي للدعم النقدي، كان الانتفاع بالخدمات الصحية مصدر قلق للاجئين في كل من المناطق الحضرية ومخيم الأزرق، حيث أدى كوفيد-19 إلى تفاقم مشكلات الانتفاع ونقص الأدوية المتاحة. في مناقشات مجموعات التركيز، أوضح المشاركون كيف يفتقدون إلى الأدوية، خاصة تلك التي للأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم؛ الأجهزة الطبية مثل النظارات وأجهزة المساعدة السمعية وعصي المشي؛ بالإضافة إلى الفيتامينات. كان اللاجئون الضعفاء، ولا سيما غير السوريين وذوي الاحتياجات الخاصة، أكثر عرضة لخطر هذه الثغرات في توفير الخدمات الطبية.

على الرغم من أوجه القصور هذه في تقديم الرعاية الصحية، فإن معدلات التطعيم ضد كوفيد-19 مرتفعة نسبياً؛ بفضل الجهود الشاملة للحكومة الأردنية، أصبحت اللقاحات مجانية للجميع. أشار جميع المستجيبين تقريباً (93.7%) إلى أنهم لم يواجهوا أي تحديات في الحصول على لقاحات كوفيد-19، مع اختلاف بسيط بين الجنسين والجنسيات. كان الذكور أكثر من الإناث في تلقي اللقاح بنسبة 73.4% مقارنة بـ 61.3%. وكانت المواقع التي سجلت أقل معدلات لقاح هي إربد (57.8%) والمفرق (59%) مقارنة بالمواقع الأعلى في مخيم الأزرق (78.2%). تشير نتائج التقييم إلى استمرار عدم الثقة في

لقاح كوفيد-19- بسبب المعلومات الخاطئة. يعتقد 59.1% فقط من المستجيبين أن لقاح كوفيد-19- آمن، والصوماليون (45.5%) والأردنيون (52.3%) هم الأقل إيماناً بسلامة اللقاح.

تعد العوائق التي تحول دون الوصول إلى الكهرباء والنقل والإسكان الجيد من الموضوعات المتكررة أيضاً في تقييم الاحتياجات السنوي الذي أجرته منظمة كير في الأردن لعام 2021، وهي من المساهمين الرئيسيين في نتائج الرفاهية والتعليم وسبل العيش السيئة. في مناقشات مجموعات التركيز مع اللاجئين في المناطق الحضرية، تم وصف السكن وتكلفة الإيجار المرتفعة باستمرار على أنها تحديات: أوضح المشاركون أن أكثر من نصف نفقاتهم الشهرية مخصصة لتكاليف الإسكان، وأن مساكنهم صغيرة جداً لاستيعاب عائلاتهم، وأنهم يخشون الطرد بسبب متأخرات الإيجار أو قطع المياه أو الكهرباء. كما أشار المشاركون في مخيم الأزرق إلى محدودية ارتفاعهم بالكهرباء والمياه باعتبارها مصدر قلق رئيسي.

تُظهر البيانات المأخوذة من تقييمات تقييم الاحتياجات السنوي الذي أعدته منظمة كير في الأردن لعامي 2020 و2021 أنه مع أن الصحة النفسية السلبية ما تزال تمثل تحدياً، فقد حدثت تحسينات في الصحة النفسية المبلغ عنها مقارنة بالعام الماضي. كانت جميع الفئات التي تم أخذها في الاعتبار في هذا التقييم - الأردنيون واللاجئون في المناطق الحضرية ومخيم الأزرق - أقل عرضة للإبلاغ عن الشعور بالغضب أو الخوف أو اليأس أو اللامبالاة أو الانزعاج في 2021، مقارنة بعام 2020. ووجد أن كبار السن أكثر عرضة للإصابة بسوء الصحة النفسية؛ لأنهم غالباً ما يتم تهملهم واستبعادهم من المجتمع. ويرى 36.1% فقط من المستجيبين أن كبار السن قادرون على تقديم مساهمة إيجابية في المجتمع.

وبشكل عام، يشعر غالبية المستجيبين بالأمان في المجتمع، لكن مشاعر السلامة المجتمعية تختلف باختلاف المجموعات الجنسية. كان المستجيبون الأردنيون (6.9%) هم الأقل احتمالاً للإبلاغ عن شعور عائلاتهم بعدم الأمان في المجتمع، مقارنة بـ 10.2% من جميع السوريين المستجيبين و14.6% من اللاجئين العراقيين. وعلى وجه الخصوص، أشار 24.4% من اللاجئين من جنسيات أخرى، بما في ذلك الصوماليون والسودانيون، إلى أن أسرهم تشعر بعدم الأمان في المجتمع. كان السبب الأكثر شيوعاً لعدم الشعور بالأمان في المجتمع هو العنف اللفظي والعاطفي وسوء المعاملة. أكثر من نصف أولئك الذين لا يشعرون بالأمان في المجتمع يشيرون إلى هذا النوع من القلق. ظل هذا الرقم ثابتاً تقريباً بين عامي 2020 و2021. وتشمل الأسباب الأخرى لعدم الشعور بالأمان في المجتمع الخوف من العنف الجسدي (46.7%)، والتمييز على أساس النوع الاجتماعي أو الجنسية أو العرق أو الدين (33.2%) والتهديدات بالعنف الجنسي (31.6%).

جدول: سبب أن المستجيبين قالوا إنهم لا يشعرون بالأمان، حسب جنس المستجيبين

الذكور	الإناث	الإجمالي	أسباب الشعور بعدم الأمان
46.7%	53%	53.3%	العنف اللفظي والعاطفي
16.1%	83.9%	31.6%	العنف الجنسي
69%	31%	46.7%	العنف الجسدي
54.1%	45.9%	33.2%	التمييز على أساس النوع الاجتماعي، أو الجنسية أو العرق أو الدين

تم التبليغ عن الانتشار المتزايد للعنف اللفظي والعاطفي على أنه سبب لعدم شعور المشاركين في التقييم بالأمان في المنزل. على الأرجح أن هذا يعكس التوترات الأسرية المتزايدة كنتيجة لجائحة الكورونا. كما أن العنف اللفظي والعاطفي قد ارتفع بوصفه كأحد أسباب عدم الشعور بالأمان بشكل كبير من 5.6% إلى 36.7%. وبقيت المخاوف من عمليات الإخلاء من الملاك هي السبب الرئيسي للشعور بعدم الأمان في المنزل وقد أشار إليها أكثر من نصف المشاركين في الدراسة. يبقى العنف الجسدي (25.2%) والعنف الجنسي والجنساني (18.7%) عاملين مهمين في شعور المستجيبين بأنهم غير آمنين في المنزل. وفقاً لتقييم الاحتياجات السنوي لمنظمة كير في الأردن لعام 2020، فإن أكثر الضغوطات التي أثرت في أمان المستجيبين وحمايتهم في 2021 بهامش كبير (80.2%) كانت قلة فرص الدخل، الحكومة يليها كوفيد-19، ثم الصراع المجتمعي. هذا لم يتأثر بالجنسية أو النوع الاجتماعي.



ما يزال العنف الجنساني يشكل مصدر قلق، مع زيادة العنف الناتج عن الجائحة والضغط الذي فرضه على الأسر - وخاصة الرجال باعتبارهم مصدر الدخل الأساسي في العديد من الأسر. وبزال الكثيرون ينظرون إلى أن تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري هو أفضل خيار لمعالجة الصعوبات المالية للأسرة، حيث غالبًا ما يتصرف أفراد الأسرة الذكور بصفتهم صانعي القرار. تعد هذه الممارسات أكثر شيوعًا في مخيم الأزرق، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الأعراف الاجتماعية في الثقافة السورية.

سبل العيش المستدامة

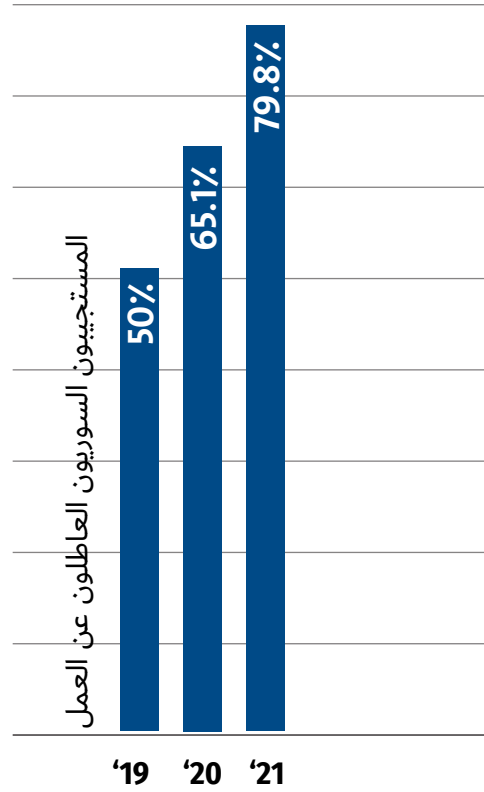
وفقًا للتقديرات التي قدمتها دراسة تقييم الاحتياجات السنوي الذي أعدته منظمة كير في الأردن لعام 2021، فإن 22% فقط من السوريين لديهم تصريح عمل. هذا هو أدنى معدل تم تسجيله في العاملين الماضيين. يعتمد الوصول إلى تصريح العمل على حالة اللاجئ والوثائق. يواجه اللاجئون عوائق في إصدار تصريح العمل أو تجديده أو الاستفادة منه. وتشمل هذه العوائق: قطاعات العمل المحدودة المتاحة للاجئين؛ ارتفاع تكاليف تصاريح العمل للاجئين غير السوريين؛ تصور أن بعض أشكال المساعدة الإنسانية يمكن أن تتوقف بعد إصدار تصريح العمل؛ وإعطاء أصحاب العمل الأولوية للاجئين دون تصاريح عمل. يواجه سكان مخيم الأزرق تحديًا إضافيًا يتمثل في الحصول على تصريح حكومي لمغادرة المخيم والحصول على تصريح عمل.

إن المعايير الجنسانية وديناميكيات السلطة في الأسر الفردية والمجتمع الأوسع هي أيضًا عوائق رئيسية أمام سبل العيش المستدامة. في 2021، يعتقد أكثر من واحد من كل عشرة مشاركين (12.6%) أنه «من المعيب للأسرة أن تعمل المرأة». تشير البيانات إلى أن أكبر تفاوت بين الجنسين يوجد بين المجتمعات الأردنية واليمنية، حيث تكون احتمالية كسب النساء للمال لدى الأردنيين هي الأضعف من هذه المجموعة التي تبلغ 12.6%. اتضحت المواقف السلبية تجاه النساء

أسماء وشاح، 43 عام (الشخص على اليمين، ذات الملابس السوداء)، محاطة بأسرتها. أسماء من مدينة السلط وتنتج العديد من الأطعمة محلية الصنع، مثل الكبة والفتائر وغيرها من الأطعمة المفضلة، في المصنع الصغير الذي تملكه. (الحقوق: كير في الأردن / أحمد البكري)



البطالة المتزايدة



العاملات بشكل متكرر في مناقشات مجموعات التركيز مع المشاركين السوريين واليمنيين والعراقيين الذكور. علاوة على ذلك، وافق 2.4% فقط من المستجيبين على أن النساء العاملات يتحكمن في أرباحهن - وبدلاً من ذلك، هنالك اعتقاد شائع بأن صانعي القرار من الذكور داخل الأسرة ما يزالون يتحكمون في الميزانية حتى عندما يكون متاحاً لدى النساء الحصول على فرص اقتصادية.

بالنسبة للعديد من العائلات، أدى النزوح والصراعات المالية اللاحقة إلى تغيير الأدوار والمسؤوليات بين الجنسين بالفعل، كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم هذا التأثير. أظهرت دراسة العام الماضي أن مسؤوليات الرعاية زادت للرجال والأولاد طوال الجائحة واتفق ما يقرب من نصف المستجيبين هذا العام على أن هذه المسؤوليات تستمر في الزيادة مع تخفيف عمليات الإغلاق. وافق 21.4% من المستجيبين على أن النساء قد أصبحن إلى حد ما أو كلياً على نحو متزايد مصدرًا للدخل خلال العام الماضي.

إن المدى الذي تؤدي فيه الأعمال التجارية من المنزل إلى التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التغلب على هذه الحواجز هو محدود. وذلك لأن 2% فقط من جميع المستجيبين في الدراسة أفادوا بأنهم يمتلكون أعمالهم الخاصة، والتي يشكل الأردنيون والسوريون النسبة الأكبر منها. أدت القيود المتعلقة بكوفيد-19 إلى فشل العديد من الشركات في الأردن. كشفت مناقشات مجموعات التركيز أن رواد الأعمال يكافحون للحفاظ على أعمالهم بسبب نقص التدريب والتوجيه والطلب في السوق.

هناك سبب آخر لانخفاض العمالة الذاتية وهو الوصول إلى الموارد الائتمانية والمالية. أشار 4.4% فقط من المستجيبين في الدراسة إلى أن عائلاتهم لديها إمكانية الانتفاع بالتمويل الصغير أو قرض الأعمال الصغيرة، بما في ذلك 8.7% من الأردنيين و4.2% من السوريين. وبالمثل، أشار 3.6% فقط من المستجيبين إلى أن لديهم حسابات بنكية، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين.

من بين جميع المستجيبين في الدراسة في 2021، كان 59.2% عاطلين عن العمل. اللاجئون العراقيون هم الأكثر عرضة لخطر البطالة، حيث أفاد 90.6% أنهم عاطلون عن العمل هذا العام مقارنة بـ 85.3% العام الماضي. من بين أولئك الذين تم توظيفهم، فإن الغالبية العظمى منهم يعملون دون عقد عمل مكتوب أو شفوي. عمالة الإناث منخفضة بشكل خاص بين المجتمعات الصومالية واليمنية والعراقية، بينما أعلى نسبة من عمالة الإناث توجد بين أسر الأردنيين والسوريين.

في حين أن قيود كوفيد-19 كانت العائق الأكثر شيوعاً أمام التوظيف في تقييم العام الماضي، ففي هذا العام هي نقص المعرفة حول أماكن العثور على الفرص حيث تعيد الدولة فتح اقتصادها. هنالك عوائق أقل ذكراً، لكنها لا تزال مهمة، مثل نقص رعاية الأطفال أو كبار السن - بين اللاجئين غير السوريين - الذين لا يتحدثون العربية، وبعض التمييز الاجتماعي وعدم قبول اللاجئين من أصل أفريقي.

انخفضت نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي بشكل ملحوظ منذ العام الماضي لجميع الجنسيات، مما يعكس الانكماش العام للاقتصاد الأردني. يعاني العاملون في القطاع غير الرسمي من مخاطر شديدة متعلقة بحمايتهم، بما في ذلك الاستغلال وساعات العمل الطويلة، وظروف العمل الخطرة أو غير الصحية، والمضايقات. يواجه اللاجئون الذين يعيشون في مخيم الأزرق مخاوف إضافية تتعلق بالحماية عند مغادرة المخيم مغادرة غير قانونية للعمل بشكل غير رسمي، دون تصريح عمل، ومعهم غير السوريين، متعرضين لخطر الاحتجاز عند القبض عليهم. ذكر المشاركون الأردنيون في مناقشات مجموعات التركيز كيف يعطي بعض أصحاب العمل في القطاع غير الرسمي الأولوية للاجئين بسبب انخفاض رواتبهم ونقص مزايا الحماية. عندما يعمل اللاجئون دون تصاريح عمل، يتم الإبلاغ عن قضايا الاستغلال والمضايقة وتجاهل حقوق العمال

بشكل شائع. قال 9.2% فقط من جميع المستجيبين، ومعظمهم من السوريين، إنهم كانوا على دراية بحقوقهم العمالية، ويشعر نصف هؤلاء فقط أن أصحاب العمل يحترمون حقوقهم.

ما يزال متوسط مستويات الإنفاق أقل مما كان عليه قبل جائحة كوفيد-19. وأصبح السكن الميسور أحد الشواغل الرئيسية. ويبلغ متوسط الإنفاق على الإيجارات والمرافق 181.6 دينار أردني شهريًا، وهو ما يمثل أكبر تكلفة لجميع المجتمعات. عندما تتجاوز هذه النفقات الدخل، يتراكم الدين. وبالفعل، فإن 83.8% من المستجيبين من الإناث والذكور لديهم ديون، وأعلى المعدلات بين السودانيين (96.8%) والصوماليين (90.8%). بينما يستمر الأردنيون في الكسب أكثر من مجتمعات اللاجئين، زادت الأسر الأردنية، في المتوسط، من ديونها بأكثر من الضعف على مدار العام الماضي، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الأخرى.

بالإضافة إلى اقتراض الأموال، تشير الأدلة من مناقشات مجموعات التركيز إلى أن الناس يعتمدون على مجموعة متنوعة من استراتيجيات التكيف عندما لا يتمكنون من تلبية احتياجاتهم. وتشمل هذه بيع الأصول العائلية وقسائم الطعام، وسحب الأطفال من المدرسة لإرسالهم إلى العمل، وتقليل تناول الطعام وعدم دفع الإيجار. وفقًا لدراسة 2021، من غير المرجح أن يلجأ السودانيون والأردنيون إلى استراتيجيات التكيف هذه.

قال أقل من واحد من كل خمسة (15.6%) من الشباب الذين شملتهم الدراسة أنهم يفضلون المسار الأكاديمي للحصول على عمل مهني، بينما تم ذكر التدريب المهني أو التدريب الحرفي أو الكلية / التوظيف التقني فقط من قبل 4.3% من المستجيبين. تشير النتائج النوعية إلى أن التطلعات تعتمد إلى حد كبير على الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للفرد وكذلك على احتمالية العثور على عمل في القطاع أو البلد المفضل. لم يكن النوع الاجتماعي محددًا ذا دلالة إحصائية للموقف تجاه التدريب المهني والتقني.

التعليم

غالبية العائلات التي شاركت في هذا التقييم تقدر التعليم بشدة. ومع ذلك، كان من المرجح أن يوافق المستجيبون الذكور على أن «التعليم الابتدائي للفئة يكفي للحصول على حياة كريمة» وأن «الحصول على تعليم ابتدائي يمكن أن يؤهل الفتاة

الأردنية ديانا الحجاج، 41 سنة، تدير حضانة في الطفيلة. يعد الافتقار إلى رعاية الأطفال والمسنين أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون توظيف الإناث. (الحقوق: كير في الأردن / أحمد البكري)



للزواج». وافق ربعهم على هذه التصريحات، مقارنةً بواحدة من كل خمس مستجيبات. ويشير هذا إلى زيادة التركيز على أهمية التعليم العام للفتيات، لكن هنالك أيضًا أقلية كبيرة لا تعطي قيمة كبيرة لتعليم الفتاة الثانوي والعالي.

الأولاد هم الأكثر عرضة للتسرب من المدرسة للعمل. مستوى الالتحاق بالمدارس للأولاد اليمنيين منخفض بشكل خاص. هناك علاقة قوية بين عمالة الأطفال والفقر ومخاطر الحماية، حيث من المرجح أن ترسل الأسر التي تعاني من انعدام الأمن المالي أطفالها إلى العمل. من ناحية أخرى، تكون الفتيات أكثر احتمالاً من الفتيان لحضور برامج التعليم التعويضي.

ما يقرب من واحد من كل ثلاثة أطفال (من كلا الجنسين) الذين شاركوا في هذا البحث من خارج المدرسة. بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة، ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من واحد من كل اثنين. كانت أقلية من الأطفال اللاجئين أكثر عرضة لخطر عدم الذهاب إلى المدرسة. كما تعتبر الموارد المالية للأسرة والسلامة والنقل من أهم العوامل التي تسبب عدم الانتظام في المدرسة. يمثل الوصول إلى التعلم الرقمي أيضًا تحديًا للمجموعات التي تم النظر فيها في هذا التقييم: بالإضافة إلى افتقار الآباء إلى البنية التحتية (الكهرباء والأجهزة)، فضلاً عن المهارات وتوافر الوقت للإشراف على التعلم عبر الإنترنت في المنزل.

يعد اكتظاظ الفصول الدراسية، والبنية التحتية منخفضة الجودة، وبيئات المدارس والفصول الدراسية الضعيفة في المدارس العامة (على عكس المدارس الخاصة) من العوامل الرئيسية وراء ضعف جودة التعليم في الأردن للفئات الأكثر استضعافاً. ففي دراسة في عام 2021، حدد 58٪ من أولياء الأمور ظروف البنية التحتية دون المستوى كعامل يؤثر سلباً على جودة التعليم لأطفالهم. كما تشمل العوامل المهمة الأخرى قلة توافر الموارد، بالإضافة إلى التنمر والمضايقة لبعض الأطفال اللاجئين.

تحدد الجنسية احتمالية بقاء الأطفال في الأردن في المدرسة. كان الأطفال العراقيون هم الأكثر احتمالاً للتخلف مع ما يقرب من طفل واحد من كل أربعة أطفال عراقيين عينة في هذا البحث متأخراً بدرجة واحدة على الأقل عن سندهم، مقارنةً بواحد من كل عشرة أردنيين. يستمر هذا الاتجاه منذ العام الماضي، عندما كان الأطفال العراقيون أكثر عرضة للتخلف في المدرسة.

أدت المشكلات والتحديات المتعلقة بمنصة درسك إلى خفض جودة التعليم الإلكتروني في الأردن. تستمر العائلات في الإشارة إلى أنها تفضل التعلم الشخصي بدلاً من النهج عبر الإنترنت أو المختلط، حيث قال غالبية المستجيبين من جميع الجنسيات أن كوفيد-19 كان له تأثير سلبي على الأداء التعليمي في بيوتهم.



"جيراني فقط يحيونني

'مرحباً' أو 'صباح

الخير' وهذا كل شيء. العلاقة ضحلة

للاغاية وتكاد تكون معدومة. إنهم

لا يهتمون بزيارتي أو دعوتي أو

لاطمئنان علي حقاً، مما يجعلني

أشعر بالوحدة."

—محمد، لاجئ سوري يبلغ من العمر 67 عام في المفرق، هو واحد من 60٪ من كبار السن الذين يشملهم الاستطلاع قالوا إنهم يشعرون بالوحدة. (الحقوق: كير في الأردن / أمل معاينة)



لا يزال الوصول إلى التدريب المهني في الأردن منخفضًا ويتأثر بالجنسية؛ قال واحد من كل خمسة أردنيين أن أسرهم حصلت على هذا التدريب، مقارنة بـ 12.8% فقط من اللاجئين العراقيين. كما تأثر توفير التدريب المهني في الأردن بالجائحة، حيث تم تعليق الدورات وتقييدها. وتقييد العوامل المالية وصول اللاجئين إلى التعليم الجامعي، كما أن فرص المنح الدراسية للاجئين في الأردن نادرة.

حلول دائمة

بصورة شاملة، يفضل معظم اللاجئين في الأردن إعادة التوطين في بلد ثالث، حيث أشار 57% إلى أن هذا هو خيارهم الأول من بين الحلول الدائمة. بعد ذلك، 39.1% يفضلون البقاء في الأردن، و3.3% فقط يفضلون العودة إلى وطنهم. يمثل هذا تغييرًا جوهريًا منذ عام 2020 عندما كان التفضيل الساحق للبقاء في الأردن. يمكن تفسير ذلك من خلال رغبة اللاجئين في الحصول على فرص أفضل لكسب الرزق وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات أكثر مما لديهم في الأردن، فضلًا عن رفع قيود السفر الخاصة بكوفيد-19 وإعادة فتح الحدود. كان اللاجئين السوريون يشيرون على الأرجح إلى رغبتهم في البقاء في الأردن، بينما تفضل الجنسيات الأخرى بشدة الانتقال إلى بلدان ثالثة. يُعزى هذا إلى حد كبير إلى التقارب الثقافي والاجتماعي بين الأردن وسوريا.

كان من المرجح أن يقول المستجيبون في الاستطلاع إن وضعهم العام قد تحسن منذ وصولهم إلى الأردن، على الرغم من تحديات كوفيد-19، بدلاً من الإشارة إلى أنه قد تدهور. كان هذا صحيحًا بالنسبة للاجئين السوريين، حيث قال 45.6% منهم إنه تحسن. بالإضافة إلى ذلك، كانت الإناث أكثر عرضة للإبلاغ عن تحسن الوضع مقارنة بالذكور.

أشار معظم المستجيبين إلى أنه لم تكن هناك توترات متزايدة بين اللاجئين والأردنيين في العام الماضي، حيث قال 19% فقط إنها زادت. أظهرت البيانات النوعية أن التحديات الشديدة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 قد حسنت بالفعل هذه العلاقة، حيث أعرب الأردنيون عن تعاطفهم مع كفاح اللاجئين ودعمهم، عند الإمكان، من خلال الخدمات الحكومية والتماسك الاجتماعي.

هناك أدلة متناقضة إلى حد ما تشير، مع ذلك، إلى أن الضغوط الاقتصادية المتزايدة الناجمة عن كوفيد-19 هي وراء التوترات المجتمعية الناشئة بين الأردنيين واللاجئين. وأشار غالبية الأردنيين إلى أنهم يفضلون مغادرة اللاجئين للبلاد حتى لا يأخذوا وظائفهم (تبلغ نسبة البطالة في الأردن 24% حاليًا)، وأن اللاجئين لهم تأثير سلبي على الرفاه الاقتصادي. كما زاد احتمال أن يقول الأردنيون إن الوضع بين المجتمعات المختلفة في منطقتهم قد تدهور في العام الماضي بنسبة (37.9%) وذلك أكثر بمرتين مما كانوا يقولون إنه تحسن بنسبة (18.5%). علاوة على ذلك، أشار 41.5% من الأردنيين إلى أن وجود اللاجئين في مجتمعهم قد أثر على الحياة اليومية لأسرهم. فهذه الاستجابات كانت منتشرة بشكل خاص في المفرد (54%) والزرقاء (49.5%) وإربد (47.3%). كان أقل احتمال للقول في عمان أن اللاجئين قد أثروا على حياتهم اليومية، مما يشير إلى زيادة ملحوظة في التوترات بين الأردنيين واللاجئين في المناطق الريفية على عكس العاصمة، مما يعكس عبء الفوارق الاقتصادية بين المدن والمجتمعات المختلفة.

في حين أن معظم اللاجئين يرغبون في العودة إلى وطنهم، إلا أنه ببساطة هذا غير ممكن بالنسبة للأغلبية. وتكون الحواجز الأكثر انتشارًا بالنسبة للاجئين هي ضعف الأمن أو الوضع السياسي الهش في الداخل وما يترتب على ذلك من خطر التعرض للعنف أو الاعتقال. بالنسبة للاجئين، توجد أيضًا حواجز أمام إعادة التوطين في بلد ثالث، وعلى الأخص عدم الأهلية أو التحديات التي تواجههم أثناء تقديم الطلب، بالإضافة إلى جائحة السفر العالمي كوفيد-19 والقيود المفروضة على الدول المستقبلية للاجئين والتي ضيققت من قدرتهم على الانتقال.

التوصيات

توفر نتائج تقييم الاحتياجات السنوي لمنظمة كير في الأردن لعام 2021 أساساً للتوصيات التي تعزز وضع السياسات وتخطيط البرنامج من قبل أصحاب المصلحة الذين يشاركون في استهداف الفئات الأكثر ضعفاً في الأردن. فيما يلي توصيات محددة تسعى إلى معالجة الاتجاهات والفجوات التي تم تحديدها من خلال هذه الدراسة العاشرة من نوعها في سلسلة التقييمات.

ينبغي أن تقوم إصلاحات السياسة الوطنية في الأردن بما يلي:

- اعتماد نهج «لاجرء واحد» من خلال ضمان أن جميع اللاجئين في الأردن، ولا سيما اللاجئين غير السوريين، يمكنهم الوصول إلى الخدمات والمساعدات على أساس الضعف دون مراعاة مكان الأصل.
- اعتماد وإنفاذ سياسات لمعالجة نقص الإبلاغ عن العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك آليات الإبلاغ الآمنة والسرية.
- تطوير مناهج تراعي الفوارق بين الجنسين في المدارس والجامعات تعمل على تفكيك المعايير السلبية للنوع الاجتماعي وتعزيز المواقف والممارسات الإيجابية حول المساواة بين الجنسين.
- ضمان إشراك اللاجئين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وخاصة النساء، من خلال السياسات والممارسات التي تمنع سوء المعاملة والاستغلال.
- توسيع فرص كسب العيش للاجئين من خلال توسيع مجموعة متنوعة من قطاعات العمل التي يمكن الوصول إليها وزيادة الوصول إلى قطاعات العمل عن طريق إزالة الحواجز التنظيمية.
- توسيع فرص ريادة الأعمال من خلال تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال ومتطلبات التوثيق بغض النظر عن الحالة / الأصل.
- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وزيادة المشاركة في الاقتصاد من خلال السياسات التي ترفع الحواجز، وتوفر الحوافز، وتعالج التحرش وسوء المعاملة في الأماكن العامة وأماكن العمل - وبالتالي تشجيع اللاجئين على العمل خارج المنزل.
- الاستمرار في تحسين جودة التعليم الإلكتروني وإمكانية الوصول إليه في الأردن، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الأكثر ضعفاً، وخاصة الطلاب ذوي الإعاقة، وجعل منصة التعلم الإلكتروني أكثر شمولاً.
- الاستمرار في سد الفجوة بين الاستجابة الإنسانية والبرامج الإنمائية حتى يظل السكان المتضررون في قلب السلسلة المتصلة.

للجهات المانحة والمجتمع الدولي:

- تمويل المنظمات غير الحكومية لتلبية الاحتياجات الأساسية الفورية وتعزيز الانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل واعتماد اللاجئين على أنفسهم في الأردن، بما في ذلك الدعم الفوري والطويل الأجل لرواد الأعمال.
- زيادة الدعم لخطة الاستجابة الأردنية، لا سيما الدعم الذي يعالج التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك إعطاء الأولوية لدعم برامج التنمية وخلق فرص العمل.



محمود الجبوري ورقية الجوبرة لاجئين سوريين يعملان في مشروع الزراعة المائية لزراعة الخضروات في البيئة الجافة في مخيم الأزرق. (الحقوق: كير في الأردن / أحمد البكري)

- العمل مع الحكومة الأردنية لمعالجة آليات المواجهة السلبية، لا سيما تلك الناتجة عن آثار جائحة كوفيد-19، بما في ذلك توفير التمويل الذي يعالج الأسس النفسية الاجتماعية للعنف المبني على النوع الاجتماعي والزواج المبكر وعمالة الأطفال.
- إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة المالية لتسهيل تلقي التعليم، وتغطية تكاليف النقل، ومعالجة العدد المتزايد من الطلاب المتسربين من المدرسة للعمل أو للزواج المبكر.
- إشراك الحكومات المختلفة لتوسيع برامج إعادة التوطين، وزيادة الحصص للاجئين المقيمين حاليًا في الأردن، والدعوة إلى مراجعة الطلبات ومعالجتها بشكل أكثر كفاءة وسرعة.

- الاستمرار في المساهمة في التماسك الاجتماعي والاستقرار من خلال زيادة الدعم لمنعة المجتمع المضيف وتمويل برامج التنمية التي تخفف من تأثير اللاجئين على سبل العيش وفرص العمل داخل البلد.
- زيادة توفير التمويل متعدد السنوات والمنعة والتركيز على التنمية لكل من برامج اللاجئين والمجتمعات المضيفة التي توازن بين الاحتياجات وإطار عمل العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية.

تدعو منظمة كير العالمية في الأردن إلى الوصول إلى خدمات الصحة النفسية وتساعد على إعلام الأردنيين واللاجئين بالخدمات المتاحة. هنا ميسم أحمد، مسؤولة الدعم النفسي والاجتماعي في منظمة كير (الشخص على جهة اليمين)، يجيب على سؤال خلال حلقة نقاش إذاعية حول دعم الأطفال خلال جائحة كوفيد-19. (الحقوق: كير في الأردن / أحمد البكري)





إلى الفاعلين الوطنيين والدوليين في المجال الإنساني والإنمائي:

- العمل على برامج التنمية التي تعالج الأعراف الاجتماعية التي تشكل الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين والتمييز العنصري.
- تعزيز وزيادة إشراك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الحالية وضمان أن يكون دعم البرنامج مناسب ومستهدف بناءً على الاحتياجات المحددة.
- معالجة أوجه عدم المساواة في التعليم التي يواجهها الأطفال ذوو الإعاقة من خلال توسيع الأنشطة التي تعالج الوصمة التي تؤدي إلى التهمز والتمييز، ومن خلال زيادة الاستثمار في البرامج التي تعمل على تحسين البنية التحتية للمدارس (بما في ذلك المنحدرات ونصوص برايل وترتيبات الجلوس في الفصول الدراسية).
- إجراء مزيد من البحث حول استخدام آليات التغذية الراجعة والشكاوى والحماية من الاستغلال الجنسي وآليات الاعتداء، والاستجابات ذات الصلة من الوكالات الدولية لفهم ما إذا كانت الآليات تُستخدم بشكل مناسب.
- إعطاء الأولوية للدعم النفسي الاجتماعي لمعالجة العواقب الدائمة لجائحة كوفيد-19.
- الاستمرار في دعم منح الأعمال الصغيرة وخطط التوجيه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدعم رواد الأعمال في التكيف مع متطلبات جائحة كوفيد-19، لا سيما في الهجرة إلى الأعمال التجارية عبر الإنترنت.
- زيادة التركيز على البرامج التي تمكّن المرأة من الحصول على سلطة متساوية في ميزانية الأسرة وتشجيع الرجال على أداء عمل غير مدفوع الأجر داخل المنزل.
- التأكد من بقاء اللاجئين على اطلاع دائم بالتغييرات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 - والقيود المرتبطة به، لأن هذا يعتبر عاملاً رئيسياً في عملية صنع القرار.
- تحسين التزويد المنهجي للمعلومات حول الحلول الدائمة حتى لا يقع اللاجئون فريسة للمعلومات المضللة.
- تفعيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية في طريقة العمل الجديدة أو أي مبادرة أخرى مماثلة حيث تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية بشكل تعاوني، بناءً على مزاياها النسبية، نحو «النتائج الجماعية» التي تقلل الحاجة والمخاطر والضعف على مدى عدة سنوات. ينبغي أن يشمل ذلك دمج الأهداف طويلة الأجل، والمؤشرات، والبرمجة في خطط الاستجابة للطوارئ للمنظمات غير الحكومية في الأردن، حتى عندما لا يكون التمويل متاحاً بالفعل.



تابعونا على



www.care.org



[@CAREJor](https://www.facebook.com/CAREJor)



[@care_jordan](https://www.instagram.com/care_jordan)



[@CAREJor](https://www.twitter.com/CAREJor)